دعم وتمويل الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر

Supporting and financing creativity and innovation in small and medium enterprises Algeria case study

معيزة مسعود أمير *

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

جامعة سطيف 1-الجزائر-

messaoudamir.maiza@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 05 /11/ 2022 **تاريخ القبول: 24 /11/ 2022** **تاريخ النشر: 31 /12/ 2022**

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية نهدف الى دراسة مدى امتلاك الجزائر للقوانين والتشريعات بالإضافة الى الهيئات الضرورية لدعم وتمويل الابداع والابتكار في الم ص م ، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم من خلال العمل على وصف وتحليل البيانات والمعلومات المعلنة في تقارير سنوية لهيئات رسمية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا لإعطاء مصداقية اكبر لنتائج الدراسة.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى ان الجزائر لا تتوفر على هيئة أو مؤسسات فعّال تعنى بمتابعة الاجراءات المتخذة في سبيل تعزيز الابتكار وبالإبداع في منظمات الاعمال عدى بعض المساهمات من بعض الوزارات المعنية مثل انشاء او استحداث وحدات ومشاريع بحث في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع بعض المتعاملين الاقتصاديين والتي تعتبر غير كافية وغير مؤثرة بشكل كبيرة في تعزيز الابداع والابتكار في الم ص م في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الابداع، الابتكار، تمويل المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف *JEL*: G31 ؛ G30 ؛ G21

Abstract :

Through this research paper, we aim to determine whether Algeria has the necessary laws, legislation and institutions to support and finance creativity and innovation in SMEs. To achieve this goal, we used the descriptive analytical method to describe and analyze data and information published in the Organization for Economic Cooperation and Development reports.

Through this study, we concluded that Algeria does not have an effective institutions to support innovation and creativity in business organizations, except for some contributions such as the establishment of research project units in the Ministry of Higher Education and Scientific Research in partnership with economic operators, which may be considered insufficient and not significantly influential in supporting creativity and innovation in the SMEs in Algeria.

Keywords: Creativity, innovation, corporate finance, small and medium enterprises.

JEL classification codes: G31 ؛ G30 ؛ G21

* المؤلف المرسل. د.معيزة مسعود أمير، messaoudamir.maiza@univ-setif.dz.

مقدمة

يعرف الاقتصاد المعاصر العديد من المعالم والمميزات التي تعطي له صبغة خاصة وتجعل التعامل معه يتميز بالتعقيد وإلزامية العمل بمبدأ الحيطة والحذر واليقظة لأي مستجد يمكن أن يطرأ. حيث تشهد الأسواق اليوم تعقيدا كبيرا وتزايدا مستمرا في شدة حدة المنافسة من جهة، وتنامي وتنوع لاحتياجات ورغبات المستهلكين من جهة أخرى.

وعليه وفي ظل هذه الظروف المحيطة بالمؤسسة، فإنه لا بد لهذه الأخيرة أن تكرس مفهوم الإبداع والابتكار في نشاطاتها والقيام بها بكفاءة وفعالية للمحافظة وتطوير حصتها السوقية، وتلبية احتياجات زبائنها الحالية والمستقبلية بصورة متميزة، وتوليد حاجات جديدة بشكل مستمر وتحقيق مزايا تنافسية تستطيع من خلالها مواجهة والتغلب على منافسيها .

إن الإبداع والابتكار يعد مدخلا حديثا ومتميزا للمؤسسة الاقتصادية بهدف تطوير مزاياها التنافسية والمحافظة عليها لأطول فترة ممكنة، حيث أن التوجه الحديث هو توجه نحو تثمين الأفكار الجديدة، وتشجيع الإبداع بمفهومه الواسع، حيث يمكن استيعابه وتجسيده في شكل منتجات وطرق إنتاج ومناهج عمل جديدة، تمكن المؤسسة من خلق مزايا تنافسية.

وعلى اعتبار ان الاقتصاد الجزائري يشهد تحولات جذرية من خلال التوجه أي تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات ومحاولة استحداث مؤسسات وقطاعات اقتصادية تمتاز بالابتكار الابداع والتجديد عكس النموذج المنمط للمؤسسات الحالية وهذا على اعتبار وجود نوع من التشبع في بعض القطاعات الخدمية والصناعية، لهذا كان من الضروري ايجاد الاطار التنظيمي لتعزيزي روح المقاولاتية في المشاريع المبتكرة.

وعلى ضوء ما سبق نحاول طرح الاشكالية التالية:

بالنظر الى اهمية الابداع والابتكار في منظمات الاعمال لتطوير حصتها السوقية وتلبية احتياجات زبائنها الحالية والمستقبلية بصورة متميزة وعلى اعتبار ان الاقتصاد الوطني يشهد تحولات جذرية من خلال التوجه الى تنويع نشاط المؤسسات فإن الاشكالية التي تطرح في هذه الحالة تتمثل في: ما مدى توفر مصادر التمويل الملائمة لدعم الابداع والابتكار في منظمات الاعمال في الجزائر خاصة الصغيرة والمتوسطة منها؟

ولمعالجة الاشكالية المطروحة نحاول بناء الفرضية التالية:

الجزائر تمتلك الشروط الملائمة لدعم وتمويل الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تشير عدة أبحاث ودراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة، أنها تعاني من عراقيل ومشاكل تعيق تطورها، بدرجة مخاطرة تختلف من سياسة اقتصادية إلى أخرى .

فرغم أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بالنظر لما تتصف به من خصائص ومميزات تمكنها من بلوغ مستويات نمو جد مرتفعة، وضمان توفير مناصب عمل إضافية. إلاّ أن هذا النوع من المؤسسات يمتاز بضعف أدائها في الأجل طويل، وهو ما سيرهن احتمال بقائها واستمراريتها بمدى توفر العوامل والمناخ الملائمين لتتمكن من تخطي مختلف العراقيل التي تحد من نموها. فمن خلال الدراسات التي قام بها كل من :

(Mensfield 1962, Hall 1987, Dunne, Roberts, Samuelson 1989, Audretche 1991) ، والتي أثبتت أن احتمال استمرارية المؤسسة حديثة النشأة ضعيف، كما أن هناك ارتباط موجب ما بين احتمال استمرارية المؤسسة وبين حجمها وأقدميتها (Commission européenne، 2003) . هذا ما يؤكد أن الم ص م معرضة لخطر الإفلاس والفشل بنسبة أكبر من المؤسسات كبيرة الحجم، نظرا لما تواجهه من مشاكل وعراقيل تحد من إمكانية تطورها ونموها

ومن خلال هذه الورقة البحثية نهدف الى دراسة مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم لتعزيز الابداع والابتكار في منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بالنسبة لمنهج البحث، حتى نتمكن من اختبار الفرضية والاجابة على اشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا من خلال محاولتنا لوصف وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمدى توفر الأطر السياسية والتنظيمية لتعزيز الابداع والابتكار في منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يتلاءم مع ما هو متاح في بعض دول حوض البحر الابيض المتوسط. ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاعتماد على البيانات المعلنة في تقارير سنوية لهيئات رسمية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا لإعطاء مصداقية أكبر لنتائج الدراسة.

وقد تم تقسيم الدراسة الحالية الى ثلاثة عناصر على الشكل التالي: العنصر الأول بعنوان معوقات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي سيتم من خلاله توضيح العراقيل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات. في حين تم تخصيص العنصر الثاني والذي هو بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قدرتها الابتكارية والتنموية كما تم تخصيص العنصر الثالث الى واقع وآفاق الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقا لمؤشر Euro-Med/SBA والذي سيتم من خلاله

التطرق الى مدى توفر الاطر السياسية والتنظيمية والمالية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I. معوقات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الشبكة الأوروبية للبحوث حول الم ص و م ENSR بتحديد مدى استمرارية ونمو المؤسسات حديثة النشأة وهذا على المستويين الكلي والجزئي، بمجموعة من العوامل والملخصة في التالي: (européenne, 2002)

المجموعة الأولى تتمثل في العوامل المتعلقة بالخبرة التنظيمية والتي نجد منها طبيعة الملكية على مستوى الم ص و م التي قد تؤثر على تسييرها بشكل جيد، نظرا لنقص الخبرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، مدى توفر اليد العاملة المؤهلة والمعلومات الملائمة في الوقت المناسب. أما المجموعة الثانية فتشمل العوامل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الحكومية والتي قد تؤثر على أداء المؤسسة إيجابيا أو سلبيا من خلال مدى قدرتها على توفير الظروف الاقتصادية الملائمة. بالنسبة للمجموعة الثالثة فتتعلق بالعوامل المالية، والمتمثلة في مدى توفر النظام المالي الذي سيسمح بجمع المدخرات وتوفير السيولة اللازمة عبر مختلف مصادر التمويل .

وعليه فقد كان لزاما على حكومات الدول وضع الأطر القانونية والتشريعية لمرافقة ودعم انشاء هذا النوع من المؤسسات. وتعد التجربة الجزائرية في هذا المجال رائدة على مستوى العربي والإفريقي من خلال ما توفره من اجهزة وآليات حكومية لدعم انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتنوع آليات دعمها من التكوين والتأهيل الى توجيه حاملي المشاريع في المراحل الاولى من انجاز اعمالهم الى الدعم المادي المباشر من خلال الاعفاءات الضريبية والجمركية للحصول على الآلات والمعدات والمواد الاولية وبالإضافة الى الدعم المالي من خلال توفير رأس المال الضروري لإنجاز المشروع.

1. عوائق الخبرة التنظيمية

تعتبر المؤسسة كمجال لإبراز المهارات التنظيمية للمدراء والمسيرين وهذا من خلال ما تعكسه من آداء جيد على مستوى المحيط الداخلي والخارجي لكل مشروع .

ومما لاشك فيه أن الأداء الجيد للمؤسسة ما هو إلاّ انعكاس ونتيجة للإدارة والتنظيم المحكم على مستوى مختلف دوائرها، والتي تبقى هي الأخرى مرتبطة بمدى توفر المؤسسة على نظام معلومات فعّال لجمع ومعالجة البيانات المتعلقة خاصة بالمحيط الخارجي لها، والذي يضمن لها تدفق الكم اللازم من المعلومات المؤثرة على أدائها .

ولكن توفر الكم الهائل من المعلومات مع انعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مردودية المؤسسة وارتفاع احتمال فشلها .

ولهذا في معالجتنا لمشكل الخبرة التنظيمية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاولنا تقسيم هذا العنوان إلى عنصرين فرعيين. بحيث سنتناول في العنصر الفرعي الاول المشكل المتعلق بمدى توفر المعلومات على مستوى هذا النوع من المشروعات ومن خلال العنصر الفرعي الثاني نتطرق إلى إشكالية نقص الخبرة والمهارة.

1.1. نقص المعلومات

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفرها على نظام معلومات جيد يضمن لها الحصول على كل المعطيات المتعلقة بمحيطها الخارجي، هذا النقص يفسره الحجم القليل من السوق الذي يحتله هذا النوع من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة الحجم، والتي تمتلك نظام معلومات يسمح لها بجمع كل البيانات المتعلقة بالمتعاملين على مستوى السوق، سواء فيما يتعلق بأسعار المواد الأولية لدى مختلف الموردين أو السلع والمنتجات المتعلقة بالمؤسسات المنافسة .

كما أن نقص المعلومات المتعلقة مصادر التمويل وبالأخص الخارجية، تجعل من مسيري الـ م ص و م يتحفظون في تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية، نظرا للتخوف من عدم القدرة على تحمل المخاطر المترتبة من إستخدام هذا النوع من التمويل، وهو الأمر الذي جعل من معظم مالكي الـ م ص و م خاصة في الدول النامية يفضلون الإعتماد على التمويل العائلي الذي يعتبر أكثر أمانا، ولكن في نفس الوقت يحد من توسع نشاط المؤسسة وعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الكبيرة نظرا لمحدودية حجم التمويل العائلي في معظم الأحيان .

- ❖ عدم توفر المعلومات المتعلقة بمحيط المؤسسة يعيق إجراء دراسات الجدوى لإنجاز الإستثمارات و المفاضلة بينها،مما سيترك أثره السلبي على القرارات الإستثمارية والتي ستتحمل نسبة كبيرة من المخاطرة، وهو ما يفسر إرتفاع معدلات الإفلاس والفشل على مستوى الـ م ص و م وبالتالي محدودية المبادرات الجديدة لإنشائها .
- ❖ نقص المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية على مستوى الـ م ص و م تصعب مهمة إختيار اليد العاملة الماهرة، وهذا ما سينعكس سلبيا على نوعية الخدمات أو السلع المقدمة من طرفها مقارنة بما يتم تقديمه من طرف المؤسسات الكبيرة .
- ❖ نظرا لضعف القدرة التفاوضية لأصحاب المشروعات الصغيرة أمام مؤسسات الدولة وعدم قدرتهم من الحصول على المعلومات اللازمة والمتعلقة بالإمتيازات الحكومية الممنوحة، إن وجدت، لتنشيط قطاع إقتصادي معين. تجعل من هذه المؤسسات تضيع فرص إستثمارية مربحة لصالح المؤسسات كبيرة الحجم .

ولكن بالإضافة للنقص في المعلومات الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلاّ أنها في نفس الوقت تفتقر للخبرة والمهارة اللازمة في التعامل مع مختلف الأوضاع المحيطة بها، نظرا لعدم توفرها على إدارة مؤهلة ويد عاملة ذات خبرة، خاصة بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة.

2.1. مشاكل نقص الخبرة

يمكن حصر أهم العراقيل المتعلقة بنقص الخبرة و المهارة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حديثة النشأة في النقاط التالية :

- ❖ عدم وجود خبرة ومهارة في إحداث طرق وسياسات تسويق جديدة، تسمح لها بزيادة نصيب المؤسسة في السوق. لعدم توفر المعلومات اللازمة المتعلقة بالموردين والعملاء، مما يجعلها عرضة للإختلالات الكبيرة في الأسعار وعدم تمكنها من تعظيم منفعتها من خلال المفاضلة ما بين مختلف المتعاملين على مستوى السوق المحلي أو الإقليمي وحتى الدولي،
- ❖ تجنب التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية من طرف أصحاب الأعمال الصغيرة نظرا لعدم وجود خبرة كافية في التعامل بمثل هذا النوع من مصادر التمويل. وبالتالي يبقى الإعتماد الأكبر على التمويل العائلي الذي يعتبر من مصادر التمويل الأفضل والأقل مخاطرة ولكن في نفس الوقت الأقل وفرة أي أنه يعيق تطور المؤسسة، (يسري، 1996)
- ❖ عدم وجود الخبرة اللازمة للمبادرة في إنشاء مؤسسات صغيرة جديدة لإرتفاع معدلات الفشل فيها، مما يجعل البعض يتخوف من تحمل المغامرة والمخاطرة في إنجاز مثل هذه المشروعات،
- ❖ بالنظر إلى طبيعة الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد في معظمها على الملكية الفردية، والتسيير والتنظيم من طرف صاحب المشروع نفسه. حيث يتكفل بكل أنشطة المؤسسة من تموين، إنتاج، تسويق وتمويل. ومن المستحيل أن يتمكن أي شخص من الإلمام بكل طرق وتقنيات التنظيم المعتمدة على مستوى المؤسسات الصغيرة في هذه الحالة. مما أدى إلى ضعف الأداء في مثل هذه المؤسسات. (النجار، اسكندرية)

نقص خبرة اليد العاملة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع في الأساس إلى عدم وجود المحفزات المالية اللازمة لجلب العمالة الماهرة والتي تمتاز عادة بإرتفاع تكلفتها. حيث أنه من خلال دراسة أجريت من طرف الشبكة الأوربية للبحوث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ENSR / European Network for SME Research) للمؤسسات الأوربية سنة 2002. أثبتت أن نقص اليد العاملة المؤهلة يعتبر العائق الأكبر والأهم أمام تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يتم توضيحه من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (01): نسبة الم ص م الأوروبية المتأثرة سلبيا بنقص اليد العاملة المؤهلة

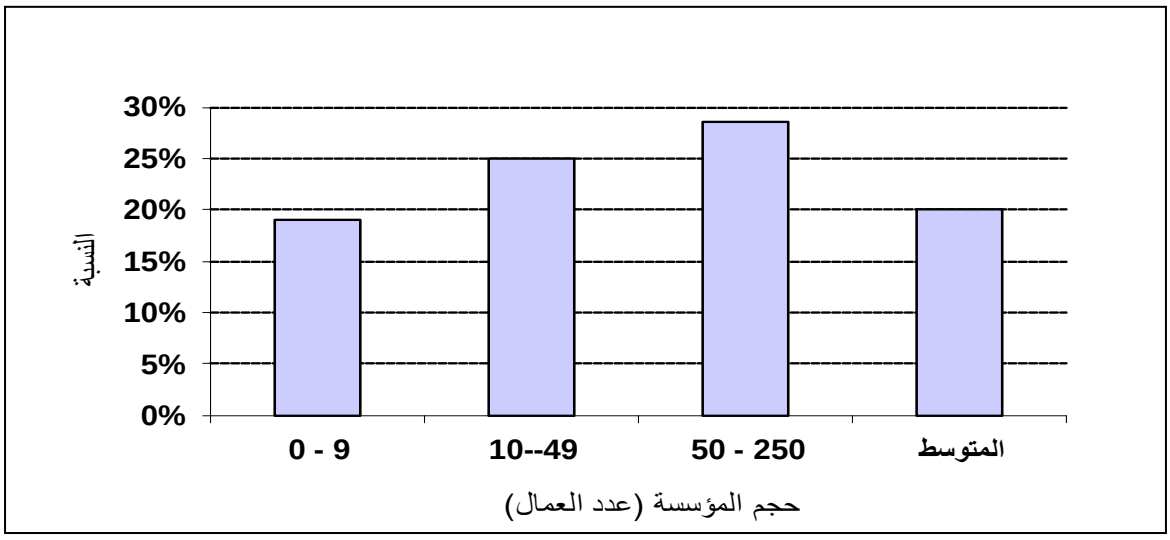

Commission européenne, Le développement des compétences dans les PME, Observatoire des PME européenes, rapport 2003/n°

فمن خلال هذا الشكل نلاحظ أن هناك حوالي 20% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد الأوروبي تعاني من نقص الخبرة واليد العاملة المؤهلة وأثرها السلبي على الأداء الكلي للمشروعات.

ولكن رغم المشاكل الداخلية التي تعاني منها الـ م ص و م من نقص معلومات وعدم توفر اليد العاملة المؤهلة، إلاّ ان هناك عدة عراقيل خارجية تحد من تنمية هذا النوع من المؤسسات. حيث أن هذه العراقيل تعتبر خارج سيطرة إدارة المؤسسة ولا يمكن تجاوزها إلاّ من خلال التدخل المباشر للهيئات الحكومية المختصة.

ولهذا فمن خلال العنصر التالي الذي يأتي بعنوان مشاكل السياسات الإقتصادية الحكومية، نحاول التطرق إلى أهم العراقيل التي تعيق تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون فيها الدولة هي المؤثر المباشر عليها.

2. مشاكل السياسات الإقتصادية الحكومية

تظهر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للتوجهات الحكومية، خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الإشتراكية، والتي عانت ولازالت تعاني من مضاعفات تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا .

وقد تعرضت الـ م ص م في مثل هذه الدول إلى عدة عراقيل وقيود جعلتها تحد من نشاطها ولا تعتمد على مبدأ تحقيق المنفعة الخاصة لصاحب المشروع، بل أصبحت عبارة عن مؤسسات تابعة للنسيج الحكومي والذي يتم التحكم به مركزيا .

وبما أن معظم الـ م ص م تابعة للقطاع الخاص، فإن المعوقات التي تحد من تطور وحرية نشاط هذا القطاع ستؤثر مباشرة في أداء هذا النوع من المؤسسات .

ومنه سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم القيود الحكومية التي تحفز ظهور وتطور المؤسسات الحكومية على حساب المؤسسات الخاصة وبالأساس الصغيرة والمتوسطة منها، وأهم العراقيل والآثار السلبية التي تعود على هذه الأخيرة من جراء تطبيق مثل هذه السياسات.

ومن أهم هذه العراقيل نجد القيود على الواردات والصادرات، قيود على النقد الأجنبي، قيود على التسعير وقيود على الاستثمارات .(بطرس، 1998)

1.2.قيود على الواردات والصادرات

قد تعمد العديد من دول العالم الثالث إلى فرض قيود على الواردات والصادرات من بعض الأنواع من السلع عن طريق وضع رسوم جمركية مبالغ فيها، بهدف المحافظة على استقرار الطلب الداخلي للسلع محلية الصنع.

كما أن هذه السياسات تفرض على المستوردين طلب تراخيص حكومية قبل استيراد أي سلعة، وهذا ما يجعل السلع المستوردة تخضع لرقابة شديدة. وكنتيجة حتمية لكثرة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتجارة الخارجية سيؤدي بطبيعة الحال إلى تضييع الكثير من الجهد والوقت والأموال والتي سيتم تحملها مباشرة من طرف أصحاب المشاريع الخاصة وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون الأكثر عرضة لمثل هذه القيود.

2.2.القيود على النقد الأجنبي

نظرا لأن معظم المؤسسات الخاصة لها علاقات مباشرة ودائمة بمؤسسات أجنبية عن طريق التبادل التجاري للمواد الأولية والسلع والآلات وحتى رأس المال، فإن توفير النقد الأجنبي يعتبر شرط أساسي لضمان سير مثل هذه الأنشطة بالشكل المطلوب .

وبهدف حماية قيمة العملة المحلية في الدول النامية تعمد معظم حكومات هذه الدول إلى وضع سياسات وإجراءات لتنظيم الطلب على العملات الأجنبية، وهذا من خلال تحديد سقف كمية العملة الأجنبية التي يمكن تداولها. الأمر الذي سيؤثر بدوره على كمية النقد الأجنبي المطلوب من طرف المؤسسات المحلية الخاصة لإجراء الصفقات الإقتصادية مع المتعاملين الأجانب، مما يظطرها للجوء إلى السوق الموازية لتوفير إحتياجاتها من العملة الأجنبية ولكن بتكلفة أكبر، والتي يتم تحملها مباشرة من طرف مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

3.2.القيود على الاستثمارات

بهدف حماية المؤسسات الحكومية من المنافسة المفروضة من طرف المؤسسات الخاصة، تلجأ العديد من الدول النامية إلى وضع سياسات وإجراءات تقيد من خلالها حجم الإستثمارات الخاصة في القطاعات التي ترغب فيها الحكومات على إبقاء سيطرتها عليها. كما أنها تقوم بتحديد بعض القطاعات التي لا يمكن للمتعاملين الخواص الإستثمار فيها مثل قطاعات التعليم والصحة .

هذه الإجراءات المختلفة وغيرها تؤدي إلى ضيق مجال الإستثمار من طرف المؤسسات الخاصة، وبالأساس، الصغيرة والمتوسطة منها، مما يجعلها تضيع فرص لتحقيق الأرباح وتعظيم المنفعة لأصحاب رؤوس الأموال، والتي ستؤدي بطريقة غير مباشرة لتحسين الأداء العام والخدمات المقدمة في عدة قطاعات.

4.2.القيود على التسعير

في إطار النظام الاشتراكي الذي يعمل على الموازنة في القدرة الشرائية لكل أفراد المجتمع، قامت العديد من الدول الاشتراكية سابقا بالاعتماد على سياسات وإجراءات تضبط من خلالها الاختلالات في أسعار بعض السلع الأساسية من المواد الغذائية والمواد ذات الاستهلاك الواسع، عن طريق تحديد أسعار أقل من أسعارها الحقيقية، ليتمكن كل أفراد المجتمع من اقتنائها .

ومن خلال هذه السياسات الحكومية تكون المؤسسات الخاصة والصغيرة والمتوسطة منها مجبرة على اعتماد تسعيرات منخفضة تجعلها غير قادرة على الموازنة ما بين الإيرادات والتكاليف، مما يبقيها معرضة لخطر الإفلاس في أية لحظة.

II. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قدرتها الابتكارية والتنموية

من خلال بعض الدراسات الإقتصادية والمتعلقة بالبحث في آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تقسيم المؤسسات إلى أربعة مجموعات وهذا بالإعتماد على معيار مردوديتها الإقتصادية .

فحسب تقرير للشبكة الأوربية للبحوث حول الم ص و م ENSR لسنة 1999 تم تقسيم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى أربعة أصناف حسب قدرتها التنموية والإبتكارية وهي (Commission européenne, 2000): مؤسسات الناشئة les jeunes entreprises، مؤسسات صغيرة الحجم ناضجة les petites entreprises matures ، المؤسسات في توسع les entreprises en expansions ، المؤسسات المبتكرة les entreprises innovantes . والتي تم تصنيفها بالإعتماد على عدة مؤشرات مرتبطة بمدة نشاطها وكذلك معدل نمو رقم أعمالها حجم اليد العاملة، وبالإعتماد على مؤشرات لقياس حجم التكاليف التي يتم إنفاقها في تكوين الإطارات والخبرات والبحث العلمي على مستوى المؤسسة.

1.مؤسسات حديثة الناشئة:

وهي المؤسسة التي يقل عمرها عن 5 سنوات من بداية نشاطها. ونظرا لصغر فترة تجربتها فإنها لا تمتلك الكفاءة اللازمة للحصول على التمويل الكافي، بإعتبار أن مردوديتها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب والذي يسمح لها بتوفير السيولة من مصادر التمويل الخارجية المختلفة .

كما يمكننا مطابقة العراقيل التمويلية التي تعاني منها هذه المؤسسة مع تلك التي هي في مرحلة الإنشاء والإنطلاق من مراحل حياة المؤسسة والتي تم التطرق إليها في الفرع الثاني من هذا المطلب .

ومنه فهذا النوع من المؤسسات يتطلب مصادر تمويل مختلفة وبأقل التكاليف، نظرا لضعف مردوديتها الإقتصادية وعدم تحكمها في مختلف تقنيات الإنتاج، مما يستلزم توفر المناخ الملائم لدعمها من خلال تمكينها من الحصول على السيولة اللازمة لتلبية إحتياجاتها الإستثمارية والتشغيلية.

2. المؤسسة في توسع:

وهي المؤسسة التي تحقق معدلات نمو جد مرتفعة فيما يخص رقم الأعمال وعدد العمال مقارنة بالأصناف الأخرى. فبالنسبة لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في حاجة مستمرة إلى مصادر تمويل مختلفة نظرا لإرتفاع إحتياجاتها التمويلية سواء كانت إستثمارية أو إنتاجية، والتي يحتمل أن تفوق قدرتها التمويلية الذاتية. ولكن بإعتبار أن هذا النوع من المؤسسات يعتمد على رفع معدلات النمو من خلال التوسع والتنويع في الإستثمارات ذات المخاطرة الإقتصادية الأكبر، ونتيجة لعدم التأكد من تحقيق العوائد المستقبلية لهذه المشاريع، فإنها تكون بحاجة إلى تمويل من خلال مصادر خارجية قادرة على تحمل مستويات مخاطرة كبيرة. وفي ظل حالة عدم التأكد من العوائد المستقبلية فإن التمويل من المصادر التقليدية يصبح غير ممكن، نظرا لصعوبة تحديد درجة عدم التأكد في مثل هذه المشروعات، مما يجعل المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النامية يبرز بشدة نتيجة لنقص مصادر التمويل القابلة لتحمل معدلات المخاطرة الكبيرة.

3. المؤسسة الصغيرة الناضجة:

وهي المؤسسات التي تفوق فترة نشاطها 20 سنة. فعكس ما هو الحال بالنسبة للأصناف الأخرى من الم ص و م فإن هذه المجموعة من المؤسسات لا تعتبر أن المشكل التمويلي هو العائق الأساسي لإستمراريتها، حيث يفسر هذا الإختلاف بنقص متطلباتها التمويلية خاصة تلك المتعلقة بالإحتياجات الإستثمارية، نظرا لإستقرارها وعدم حاجتها لإستثمارات توسعية جديدة .

كما أن هذه المؤسسات ونظرا لطول فترة نشاطها فإنها تمتلك القدرة الأكبر على الإستمرارية بسبب سيطرتها على تقنيات الإنتاج، مما يسمح لها بتحقيق عوائد مرتفعة وبأقل مخاطرة، وهو الأمر الذي يجعلها تحوز على إهتمام المؤسسات المالية، مما يتيح إمكانية الحصول على التمويل الملائم من مختلفة المصادر بدون أي عراقيل.

4. المؤسسة المبتكرة:

حيث عرفها ENSR على أنها المؤسسة التي توجه أكثر من 7.5 % من مصاريف المستخدمين إلى التكوين والبحث. وعند التطرق إلى تمويل المشروعات ذات الإبتكارات الجديدة يطرح هنا مشكل رئيسي يتمثل في صعوبة تقدير العوائد الإقتصادية المستقبلية من هذه الإستثمارات وما مدى قدرتها على فرض مكانتها على مستوى السوق. ولهذا فتمويل الإبتكارات يتطلب مؤسسات مالية ذات كفاءات عالية، أي قادرة على تحديد مستوى المخاطر الإقتصادية بأكثر دقة، للأسباب التالية: (Commission européenne، 2000)

- عدم التأكد من العوائد المستقبلية: فالمؤسسة المالية التقليدية والمتمثلة عادة في البنوك لها خبرة في التقدير النظري للمخاطر بالإعتماد على مجموعة من العمليات الحسابية، ولكن يبقى الإشكال في عدم قدرتها على حساب أو تحديد مستوى عدم التأكد من تحقيق العوائد في مثل هذه المشاريع المبتكرة، والتي تتطلب الكثير من الخبرة والمهارة والمتابعة، مما يجعل المؤسسات المالية التقليدية تتجنب تمويلها .
- الإنخفاض المفاجئ للعوائد المتوقعة: في مثل هذه المشاريع مقارنة بما سيتحمله صاحب رأس المال من مخاطرة، بسبب صعوبة الحفاظ على براءات الإختراع أو الإبتكار الجديد، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور منتجات مقلدة من طرف المنافسين مما يجعل المؤسسة المبتكرة تخسر جزء معتبر من عوائدها المتوقعة لصالح منافسيها .

III. واقع وآفاق الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقا لمؤشر Euro-Med/SBA:

القانون الاوروبي حول الم ص م La loi européenne pour les PME, « Small Business Act ou SBA » pour l'Europe تم اعتماده سنة 2008 بهدف وضع اطار استراتيجي عام خاص بالم ص م في دول الاتحاد الاوروبي ، يهدف هذا القانون الى تحسين المقاربة العامة حول المقاولاتية وترسيخ مبدأ التفكير بالم ص م اولا « Think Small First » عند اتخاذ القرار السياسي من التشريعات حتى المصالح العمومية. والمساهمة في تنمية الم ص م من خلال دعمها لتجاوز العراقيل التي تحد من تطويرها .

هذا القانون يطبق على كل المؤسسات المستقلة والتي توظف اقل من 250 عامل (تمثل حوالي 99% من النسيج المؤسساتي في الاتحاد الاوروبي)، حيث يقوم على اساس 10 مبادئ توجيهية لوضع وتطبيق السياسات الحكومية على مستوى الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي. وتتمثل هذه المبادئ في (OECD، 2014):

- ❖ إنشاء محيط ملائم لازدهار المقاولات والمؤسسات العائلية ويتم فيه تثمين الفكر المقاولاتي؛
- ❖ سياسة الفرصة الثانية حيث يتم السماح للمقاولين الشرفاء (غير المتحايلين) الذين يرغبون في اعادة بعث مشاريعهم بعد الافلاس، السماح لهم من الاستفادة من فرصة ثانية من خلال تسريع وتسهيل اجراءات اشهار الافلاس واعادة بعث المشروع؛
- ❖ الاعتماد على مبدأ الم ص م اولا « Think Small First » في وضع التشريعات ؛
- ❖ تكييف مهام الادارات العمومية على اساس احتياجات الم ص م ؛
- ❖ تكييف وسائل السلطات العمومية حسب احتياجات الم ص م: تسهيل مساهمة الم ص م في الأسواق العمومية والاستغلال الامثل للامكانيات المتاحة للم ص م فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية؛
- ❖ تسهيل حصول الم ص م على التمويل وتوفير محيط قانوني وتجاري لضبط مواعيد اجراءات الدفع في حالة المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء؛
- ❖ مساعدة الم ص م للاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار السوق الواحد؛
- ❖ تعزيز القدرة الابتكارية بجميع انواعها في الم ص م؛
- ❖ تمكين الم ص م من تحويل التحديات البيئية الى فرص؛
- ❖ تشجيع ومساعدة الم ص م على الحصول على نصيب في الأسواق الخارجية.

1. التعريف بمؤشر SBA الأوروبي:

مؤشر SBA الأوروبي أو مؤشر السياسات الخاصة بالم ص م Indice des politiques en faveur des PMEهو عبارة عن وسيلة تسهل على السياسيين الاستغلال الكامل للإمكانيات المتاحة للم ص م كمحرك للتنمية الاقتصادية ومصدر لمناصب العمل. هذا المؤشر يغطي المجالات الاساسية لتنمية المؤسسات ويقوم على اساس مجموعة من المؤشرات الاستراتيجية التي تقيس كفاءة الدول كل في مجاله.

وتتمثل الأهداف الأساسية لهذا المؤشر في (OECD، 2014):

- ❖ تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في وضع وتطبيق السياسات العامة للسماح بحصر قائمة بأهم الاصلاحات الواجب إجراؤها؛
- ❖ تحليل ومناقشة المحاور الرئيسية فيما يتعلق بالسياسات الموجهة للم ص م إعدادها وتطبيقها؛

- تسهيل التشاور والتنسيق حول البرامج بين السياسيين والمتعاملين الاقتصاديين؛
- توفير ووسيلة مساعدة للمتابعة والتقييم من طرف الحكومات والمتعاملين الاقتصادية.

كما يمكن توضيح مؤشر SBA الأوروبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مؤشرات السياسات الخاصة بالم ص م معدة على أساس SBA الأوروبي

مع مثال لبعض الأبعاد الفرعية والمؤشرات للبعد الرئيس الثامن الخاص كفاءات المؤسسات والابتكار

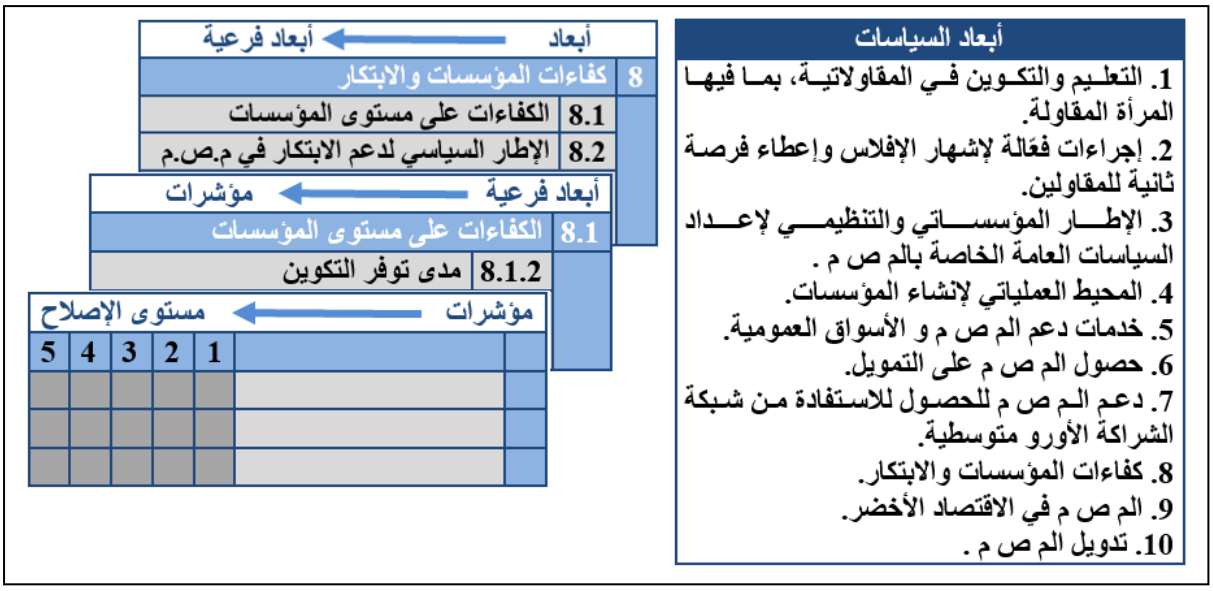

Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 47.

ومنه فان مؤشر السياسات الخاصة بالم ص م يهدف الى توفير تقييم للسماح بإجراء المقارنة للسياسات العامة والاجراءات المتخذة لصالح الم ص م مما يتيح تحديد وضعية اي بلد بالنسبة الى مجموعة من الأبعاد الخاصة بالم ص م (مثل بعد الحصول على التمويل، خدمات تطوير المؤسسات، تسهيل الاجراءات الادارية...)، ولتسهيل التقييم فان هذه الابعاد في حد ذاتها يتم تجزئتها الى أجزاء فرعية مثل (مصادر التمويل، الاطار القانوني والتنظيمي للحصول على التمويل، التعليم المالي) وبالنسبة للمؤشر الاستراتيجي) أجهزة ضمان القروض، شبكة المستثمرينBusiness angels ، أجهزة التمويل المصغر،. (...

وكل مؤشر (بالتبعية الأبعاد الفرعية ثم الابعاد الرئيسية) تستخدم سلم تنقيط من 1 الى 5 اين تشير النقط 5 عموما الى تطبيق جيد للسياسات العامة الخاصة بالم ص م في أي بلد.

2. نتائج تقييم السياسات العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لمؤشر Euro-Med/SBA:

وقد جاءت نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقا لمؤشر السياسات الخاصة بالم ص م الأورو متوسطي Euro-Med/SBA في الشكلين التاليين التاليين:

الشكل رقم (03): الجزائر، نتائج التقييم 2013

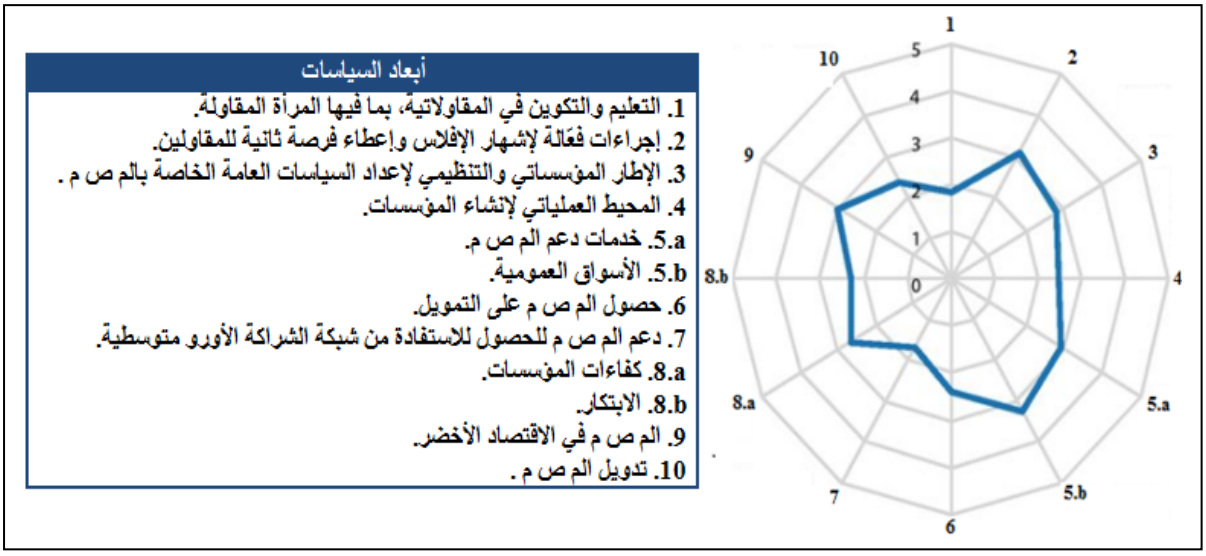

Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 210

الشكل رقم (04): الجزائر، نتائج التقييم 2008 و 2013

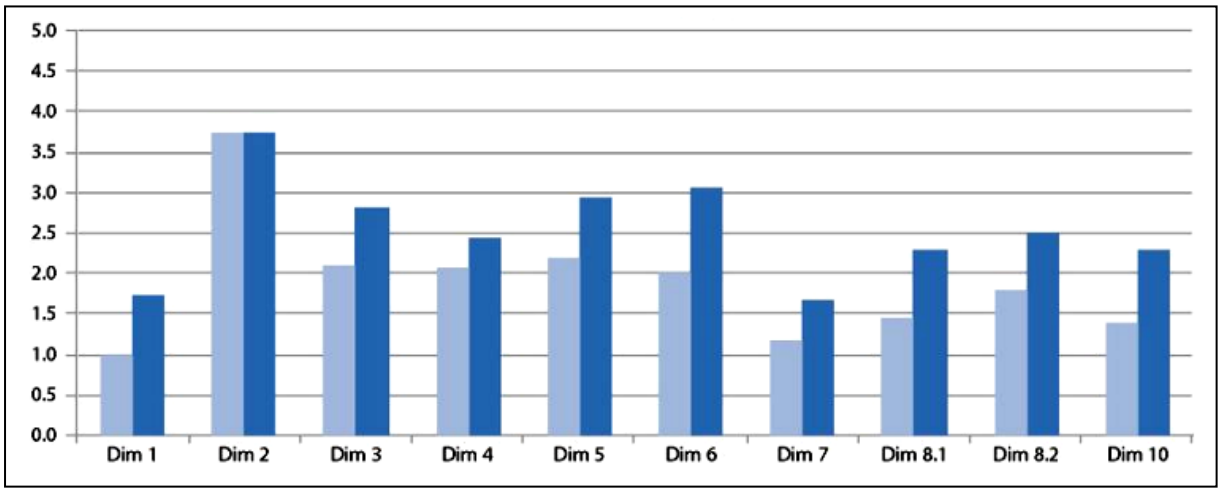

Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 223

نتائج التقييم لسنة 2013 تشير الى انه خلال الخمس سنوات السابقة الجزائر قامت بمجهودات مهمة وتسخير موارد معتبرة في مجال الفكر المقاولاتي ودعم الم ص م . وهذا من خلال تسجيل تحسن في التقييم لعديد المجالات من أقل من 2 في سنة 2008 الى ما يقارب 3 لسنة 2013 في أغلبية المؤشرات الأساسية .

رغم بوادر التحسن في السياسات العامة الموجهة للم ص م إلاّ أنه لا يزال يسجل بعض الثغرات القائمة في إطار السياسات بالخصوص فيما تعلق بالتنسيق المؤسساتي والتوجهات الاستراتيجية. حيث أن اعداد السياسات في غالب الأحيان تقوم على أساس المقاربة التنازلية من الأعلى الى الاسفل Top-down Approche descendante حيث ان الحكومة تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والتنويع بتحديد الأهداف في المخططات الخماسية بما فيها تعزيز قدرة المؤسسات الخاصة على تحقيق قيمة مضافة واستحداث مناصب العمل خارج قطاع المحروقات.

هذه المقاربة أظهرت محدوديتها خاصة في مجال السياسات الموجهة للم ص م. فالرفع في عدد الهيئات الموجهة لتغطية سياسات تطوير الم ص م بشكل مباشر او غير مباشر اين قدرت على الأقل بثمانية هيئات عمومية تعمل على المستوى المركزي في مجال سياسات الم ص م قد تطرح العديد من التساؤلات المعقدة فيما يتعلق بالتنسيق المؤسساتي، اختيار المشاريع، وتوفير المعلومات للمستفيدين المحتملين. فيما يتعلق بمصالح الدولة فانها لا تملك الا قدر محدود من المعلومات حول احتياجات المؤسسات الخاصة.

فيما يتعلق بالأموال الموجهة لدعم المقاولين الجدد والمؤسسات المستحدثة فهي تأخذ شكل إعانات أو امتيازات في معدلات الفائدة دون وجود ميكانزيم او آلية فعّالة للتوجيهها الى مستحقيها الفعليين، هذه الوضعية قد تؤدي الى توفير التمويل لمشاريع ليست لها أفاق اقتصادية والتي قد تعيق تطوير قطاع مالي وبنكي قائم على السوق.

وكنتيجة عامة للتقييم Euro-Med/SBA لسنة 2013 فإن أبعاد السياسات المقيمة تم تجميعها في 5 مجموعات تمثل اهم المجالات الخاصة بالسياسات الموجهة للم ص م والمتمثلة في (OECD، 2014):

- تعزيز الهيئات والآليات المتعلقة بالسياسات الموجهة للم ص م (البعد 3)؛
- توفير محيط عملياتي ملائم للم ص م (البعدين 2 و 4)؛
- تسهيل حصول الم ص م على التمويل وتحسين المحيط القانوني والتجاري (البعد 6)؛
- ترقية الثقافة المقاولاتية وتطوير المهارات (البعدين 1 و 8)؛
- تحسين تنافسية الم ص م (الأبعاد 5، 7، 8، 9 و10).

3. نتائج تقييم السياسات العامة حول الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لمؤشر Euro-Med/SBA:

فيما يتعلق بالبعد الثامن والخاص بالابتكار في الم ص م فقد جاءت نتائج التقييم Euro-Med/SBA لسنة 2013 والخاص بالجزائر على النحو التالي (OECD، 2014) :

الشكل رقم (05): نتائج التقييم 2013 للبعد الفرعي 8.1 الكفاءات على مستوى المؤسسات والابتكار

Indicateurs		AL	EG		JO	LI	MA	AP	TU
8.1.1. Analyse des besoins en formation	2013	2	2	1.5	1.5	1.5	2	2	1.5
8.1.2. Disponibilité de la formation	2013	3.5	4	4.5	3	2	2.5	2.5	3.5
	Changement depuis 2008	+2.5	0	0	0	0	-0.5	0	0
8.1.3. Formation des start-ups	2013	2	1.5	2	1.5	1.5	1.5	1.5	2
	Changement depuis 2008	0	-0.5	-2.5	0	0	0	0	-0.5
8.1.4. Formation des entreprises	2013	1	1	3	1	1	1	1	1
	Changement depuis 2008	0	-2	0	0	0	0	0	0
8.1.5. Croissance des entreprises	2013	3	3	4	3	1	3	3	3
	Changement depuis 2008	+2	-1	+1	0	0	0	+2	0
8.1.6. Accès aux marchés internationaux	2013	2	4	5	4	3	3	3	3
	Changement depuis 2008	0	0	0	+1	+1	+1	+1	+0.5
8.1.7. Assurance qualité	2013	2	3	2	2	3	3.5	3	2
8.1.8. Compétences pour le développement durable de l'entreprise	2013	2.5	3.5	2.5	2	2	1.5	2	1
Moyenne pondérée		**2.7**	**3.3**	**3.6**	**2.7**	**2.3**	**2.7**	**2.7**	**2.4**

Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 166

من خلال الشكل السابق رقم 04 نلاحظ ان نتائج تقييم السياسات المتخذة في الجزائر لتعزيز الكفاءات والابتكار على مستوى المؤسسات لسنة 2013 تم تقديرها بـ 2.7 من 5 أي بنفس العلامة المتحصل عليها من طرف الاردن والمغرب في حين ان مصر تحصلت على علامة 3.3 مما يشير الى ان المجهودات المبذولة في الجزائر ودول المغرب العربي لا تزال محدودة في مجال دعم الكفاءات والابتكار في المؤسسات وعند تحليل هذه النتيجة نجد ان المجهودات المعتبرة كانت في مجال توفير التكوين، نمو المؤسسات بعلامة 3.5 و 3 من 5 على التوالي في حين تم تسجيل ضعف في المجهودات المتعلقة بالكفاءات للتنمية المستدامة للمؤسسات، ضمان الجودة، الولوج الى الاسواق العالمية، تكوين المؤسسات الناشئة، تحليل الاحتياجات الى التكوين و تكوين المؤسسات بالعلامات التالية 2.5 ، 2، 2، 2، 2، 1 على التوالي.

الشكل رقم (06): نتائج التقييم 2013 للبعد الفرعي 8.2 الاطار السياسي لدعم الابتكار في الم . ص . م

Indicateurs		AL	EG		JO	LI	MA	AP	TU
8.2.1. Délégation de compétences et tâches	2013	2	2	5	2.5	3.5	3.5	1.5	3
8.2.2. Approche stratégique de la politique d'innovation des PME	2013	2.5	3.5	4.5	2.5	3	4	2	4
	Changement depuis 2008	+0.5	0	-0.5	0.0	0.0	+1.0	+1.0	+0.5
8.2.3. Crédits budgétaires pour l'innovation des PME	2013	2	2.5	4.5	3.0	1.5	3	2	3
8.2.4. Création de centres de l'innovation et de la technologie	2013	2	4.5	5	3	3	3.5	2.5	4
	Changement depuis 2008	+0.5	+0.5	0.0	0.0	0.0	+0.5	+1.5	+0.5
8.2.5. Information sur les services de soutien à l'innovation	2013	2	2	4.5	2.5	2	4.0	1	3
8.2.6. Services de soutien financier	2013	3	3	5	3	3.5	3	3	4
	Changement depuis 2008	+1.5	-1.0	0.0	-0.5	0.0	+0.5	+2.0	+0.5
8.2.7. Outils utilisés pour soutenir la coopération entre les PME et les instituts de recherche/ universités	2013	2.5	2.5	4.5	3	3.0	2.5	3.0	3.0
8.2.8. Subventions publiques R&D	2013	3.0	2.5	4.5	2	2.0	2.5	1.0	3.0
8.2.9. Incubateurs (au service de start-ups innovantes liées au contenu technologique)	2013	2.0	3	5.0	3	3.5	3.5	3.5	3.5
8.2.10. Parcs scientifiques et clusters et installations compétitifs pour promouvoir le networking entre sociétés	2013	2.0	2.5	4.0	2.5	2.5	2.5	1.5	3.0
Moyenne pondérée		**2.3**	**2.8**	**4.6**	**2.7**	**2.7**	**3.4**	**2.0**	**3.4**

Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 173

من خلال الشكل السابق رقم 05 نلاحظ ان نتائج تقييم السياسات المتخذة في الجزائر فيما يتعلق بوضع الاطار السياسي لدعم الابتكار في الم. ص. م لسنة 2013 تم تقديرها بـ 2.3 من 5 أي العلامة الاضعف من بين دول حوض البحر الابيض المتوسط مما يشير الى ان المجهودات المبذولة في الجزائر دون المطلوب في مجال وضع الاطار السياسي لدعم الابتكار في الم. ص. م وعند تحليل هذه النتيجة نجد ان المجهودات المعتبرة كانت في مجال خدمات الدعم المالي، والدعم الحكومي للبحث والتطوير بعلامة 3 من 5 على لكل منهما في حين تم تسجيل ضعف في المجهودات المتعلقة توفير الحاضنات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، المعلومات حول خدمات دعم الابتكار، انشاء مراكز الابتكار والتتكنولوجيا، بعلامة 2 من 5 لكل مها.

4. آفاق الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

منذ سنة 2008 تم تسجيل تحسن في مجال سياسات تعزيز الابتكار، ففي سنة 2010 كانت سياسات تعزيز الابتكار تحت وصاية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات مع تسجيل عدم وجود أي استراتيجية وطنية خاصة بالابتكار تم اعتمادها من طريف الهيئات الحكومية. ولكن حديثا تم اعتماد استراتيجية صناعية جديدة من طرف الوزارة الصناعة من خلال مشروع قانون خاص بتعزيز الابتكار وبالإضافة الى استحداث وكالة محلية تهتم بمتابعة الاجراءات المتعلقة بالابتكار.

الاستراتيجية الصناعية الجديدة لازالت في قيد الدراسة والنقاش ولم يتم اصدار أي قرارات رسمية في هذا الشأن، لهذا لغية اليوم لا توجد أي هيئة رسمية تهتم بتعزيز الابتكار.

كما تم تسجيل مبادرات عديدة تم اعتمادها من طرف بعض الوزارات المعنية مثل وزارة الصناعة، وزارة الاعلام والاتصال ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اين تم اعداد مشروع قانون حول تعزيز البحث في المؤسسات للفترة من 2014-2018.

1. منذ 2008 الجزائر قامت بوضع بعض الآليات لدعم الابتكار بالشراكة مع القطاع الخاص والجامعات ومركز البحث. هذه المبادرات تضمنت انشاء مراكز جديدة للتكنولوجيا ودعم الابتكار سنة 2010 على مستوى الجامعات من طرف الهيئة الوطنية الجزائرية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للملكية الفكرية تم انشاء 34 برنامج وطني للبحث من طرف وزارة البحث العلمي: 2.577 مشروع بحث تم اختيارها للانطلاق سنة 2011 شبكة من البحث والتطوير تضم جامعات، مراكز بحث ومتعاملين اقتصاديين في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

2. حاضة الابتكار لسيدي عبد الله هي عملية في الوقت الحالي مع ثلاثة مشاريع أخرى قيد الإنجاز وبالإضافة الى 20 مشروع آخر مستقبلا. وبالاضافة الى 5 حاضنات جهوية جديدة سيتم انشاؤها لاحقا.

3. الدعم المالي لتعزيز الابتكار ارتفع بشكل ملحوظ في الجزائر، حيث تم تسجيل بعض العلميات المتعلقة بهذا المجال، حيث نجد منها عمليات مباشرة مثل البرنامج الوطني للمؤسسات الناشئة startupsالتكنولوجية تم اطلاقها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسسات الغيرة والمتوسطة سنة 2013، البرنامج متعدد الأطراف لمتابعة انشاء المؤسسات المبتكرة في حوض البحر الأبيض المتوسط programme multilatéral accompagnement à la création d'entreprise innovante en méditerranée (PACEIM)والذي اعتمد على صندوق تعزيز التنافسية الصناعية fonds de promotion de la compétitivité industrielleوالذي فقام بمنح قروض بقيمة 1 مليون دينار جزائري منذ سنة 2012 لتمويل نشاطات برنامج التأهيل المتعلقة بالابتكار وبالإضافة الى تمويل المبادرة الحكومية الخاصة بمنح جائزة وطنية لاحسن مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبتكرة.

4. فيما يتعلق بآليات التمويل الغير مباشرة فتمثلة في مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار ومشروع ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة قد تساهم بشكل غير مباشر في تعزيز الابتكار.(OECD، 2014)

IV. الخاتمة

من خلال الدراسة الحالية توصلنا الى ان اهم العراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ثلاثة مجموعات.

المجموعة الأولى تمثل العراقيل المرتبطة بالخبرة التنظيمية والتي تم حصرها في مشكل نقص المعلومات والخبرة الادارية لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الشكل الثاني من العراقيل فيتمثل في المشاكل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الحكومية خاصة بالنسبة للدول النامية لعدة أسباب أهمها القيود على الواردات والصادرات، القيود على النقد الأجنبي، القيود على الاستثمارات والقيود على التسعير، وما تشكله هذه السياسات من عراقيل أمام تنمية وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لنصل في الأخير إلى تحديد الشكل الثالث من العراقيل والمتمثل في المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي حاولنا عصره حسب قدرتها التنموية والإبتكارية. حيث تمكنا في الأخير من تحديد الحالات التي تعاني فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عراقيل تمويلية مختلفة تحد من قدرتها على توفير السيولة اللازمة من مختلف مصادر التمويل.

من خلال ما سبق وحسب وجهة نظرنا الشخصية يمكن القول ان الاطر التنظيمية والسياسية المتعلقة بدعم الابداع والابتكار في منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم ترق بعد الى المستوى المناسبة والتي تسمح بتحقيق هدف تنويع النشاط الاقتصادي حيث تم تسجيل حسب احصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى ان الاجراءات المتخذة في سبيل تعزيز الكفاءات على مستوى المؤسسات والابتكار كانت متوسطة 2.7 من 5 اقل مما هو متاحة على سبيل المثال في مصر اين تم تقييمها عند مستوى 3.3 من 5 بينما تم تقييم الاجراءات المتخذة في تحسين الاطار السياسي لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى 2.3 من 5 اقل من المتوسط وهذا ما يمكننا من استنتاج ان الهيئات الحكومية في الجزائر لم تعمل على استحداث هيئة او جهاز فعّال يعنى بمتابعة الاجراءات المتخذة في سبيل تعزيز الابتكار وبالإبداع في منظمات الاعمال عدى بعض المساهمات من بعض الوزارات المعنية مثل انشاء او استحداث وحدات ومشاريع بحث في اطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع بعض المتعاملين الاقتصاديين والتي تعتبر غير كافية وغير

مؤثرة بشكل كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز الابداع والابتكار في منظمات الاعمال في الجزائر.

V. المراجع

❖ *Commission européenne .(2000) .Sixième Rapport, Observatoire des PME européennes .Paris: Commission européenne.*

❖ *Commission européenne .(2002) .La démographie des entreprises en Europe, Observatoire des PME européennes .Paris: Commission européenne.*

❖ *Commission européenne .(2003) .Les PME en Europe2003 Observatoire des PME européennes .Paris: Commission européenne.*

❖ *OECD .(2014) . Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014 .Paris: OECD Publishing.*

❖ صليب بطرس. (1998). منشآت الأعمال الصغيرة الطبعة الثانية. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

❖ عبد الرحمان أحمد يسري. (1996). تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ فريد راغب النجار. (اسكندرية). ادارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة. 1999: مؤسسة شباب الجامعة.